الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس
مجلة السياسة العالمية
دورية علمية دولية محكّمة تصدر عن
مخبر الدراسات السياسية والدولية
E-ISSN : 2661-7544 / ISSN : 2507-7651

الرقم: 09 /ج.ب /م.س.ع/2024 بومرداس في: 2024/01/16

شهادة نشر مقال بالمجلة

يَشهد السيّد رئيس تحرير مجلة **"السياسة العالمية"**، الصادرة عن جامعة بومرداس، الجزائر، ذات الترقيم الدولي: 2507-7651، والترقيم الالكتروني: 2661-7544، بأن الباحثين:

-ط.د/ مسعودي عبد الرؤوف -جامعة أمحمد بوقرة بومرداس-مخبر الدراسات السياسة والدولية(الجزائر)

-أ.د/ عبد الوهاب عمروش -جامعة أمحمد بوقرة بومرداس-مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

قد نشرا مقالاً علمياً بالمجلة موسوماً بـ: **" طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر و أثرها على مأسسة فعاليات المجتمع المدني "**، ضمن المجلد (07) العدد (02) لسنة 2023، من الصفحة 654 إلى 672 وهو مُتاح للتحميل على رابط المجلة بالبوابة الجزائرية للمجلات العلمية (asjp):

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/223435

سُلمت هذه الشهادة للمعنية بطلب منها لاستخدامها فيما يسمح به القانون.

سُلمت بتاريخ: 16 جانفي 2024

رئيس تحرير مجلة السياسة العالمية

رئيس تحرير
مجلة السياسة العالمية
د. حجاج مراد

المراسلات: مجلة " السياسة العالمية" ، مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس ، الجزائر -
بريد إلكتروني: mouraditfc@gmail.com الهاتف: 0557408751 (213+)

طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر وأثرها على مأسسة فعاليات المجتمع المدني

The Nature of Political Culture in Algeria and its Impact on the Establishment of Civil Society Activities

ط.د/ مسعودي عبد الرؤوف[1]

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس–مخبر الدراسات السياسة والدولية (الجزائر)

a.messaoudi@univ-boumerdes.dz

أ.د/ عبد الوهاب عمروش[2]

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس–مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

a.amrouch@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/28 تاريخ القبول: 2023/06/03 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *تقوم فكرة هذه الدّراسة على تحديد مظاهر تأثير طبيعة الثّقافة السياسية على الحالة المؤسسية للمجتمع المدني في الجزائر، وسبر العلاقة بينهما بما يتيح معرفة مواطن التداخل والسيطرة، مع ما يشكله ذلك من تأثير على نجاعة العملية السياسية ومدى علاقة بالنظام الديمقراطي،*

يشغل المُجتمع المدني حيّزا مُهما من بيئة العملية السّياسية، ويتفاعل مع المجتمع السياسي في كثير من الفضاءات إلى حد الانصهار، وتنعكس طبيعة الثقافة السياسية للمجتمع بشكل مباشر على أداء منظمات المجتمع المدني سلباً أو إيجابا، وتكون فعاليات المجتمع المدني سياسياً أكثر اتصالا مع المؤسسات الحزبية بحيث أصبح من الصّعب التفريق بينهما.

الكلمات المفتاحية: *الثقافة السياسية، المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، العملية السياسية، النخبة.*

Abstract*:The objective of this study is to identify the influence of political culture on the institutional status of civil society in Algeria and explore their relationships. This will enable us to comprehend the level of interaction and control, which in turn affects the effectiveness of the political process and its relationship with the democratic system.*

Civil society occupies an important space within the environment where the political process unfolds, as it interacts with political society in various spheres to the extent of fusion. The nature of political culture directly influences the performance of civil society organizations, either positively or negatively. The activities of civil society closely intertwined with politics, making it challenging to differentiate them from political institutions.

Key words: *Political Culture, Civil Society, Political Parties, Political Process, Elite.*

[1] المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعمل الثقافة السياسية في الجزائر على تكوين وتشكيل العديد من المؤسسات السياسية والمُجتمعية، وتشارك طبيعتها في تحديد المسارات التي تتجه إليها هذه الأبنية المختلفة، وذلك لما لها من تأثير مباشر على قناعات وسلوكيات الأفراد والجماعات، ويسير واقع المُمارسة السّياسية في الجزائر وفق قواعد تدافُعيّة غير واضحة، وغير مُتوازنة في كثير من الأحيان، إذ يتراءى بوضوح أن التّجربة الدّيمقراطية التي باشرتها الجزائر نهاية الثمانينات لم تكتمل بعد، فاستخدام المفاهيم ذات الصلة بالدّيمقراطية يأتي دون الوعي بسيرورتها التاريخية، أو بميزان تأثيرها ولا حّتى مساحات استخدامها ونطاق حركيّتها.

فالثّقافة المجتمع الجزائري السياسية عقب الانتقال من أحادية الحزب إلى التعددية، دفعت جزءاً واسعاً من الشعب وانخراطه في المد الإسلامي الجديد، وما أحدثه من نتائج انتخابية في أول تجربة سياسية تعددية، كانت عواقبها وخيمة على المستقبل السياسي والأمني، وعليه ارتأت السلطة أنه بات واجبا الاحتياط في طرح البدائل، في حال مالت رياح القوّة إلى مسارات لا تبتغيها. هذا الأمر ينسحب على الكثير من الأطر السياسية والاجتماعية كالأحزاب والمجتمع المدني، فلم يتم بعد تحديد تصوّرات واضحة حولها، ولا مجالات عملها أو السياقات التي تتحرك ضمنها، مما أنتج **"ديمقراطية هجينة"** تتصارع فيها قوى أو تتصالح دون أسس واضحة، في ظل تراجع مستويات الثقافة السياسية لدى الجزائري.

وتشهد السّاحة الجزائرية مؤخراً طغيانا في تداول مصطلح المجتمع المدني، ضمن الخطاب السّياسي أو الأكاديمي وحتى الإعلامي على حدٍ سواء، حيث ألغى اللجوء إلى هذا البناء الاجتماعي مساحات أخرى كانت موجودة أو هي قيد التأسيس، فتحوّلَ المجتمع المدني إلى أداة جاهزة يتم توظيفها من فواعل مختلفة.

1.1 المناهج والإقترابات المستخدمة في التحليل:

تعتمد هذه الدراسة على **"منهج تحليل النظم"**، فالنّظام السياسي حسب **"دافيد إيستون"** هو وحدة التّحليل الرئيسية، ويعرف بأنَّه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، فالتغير في أحد العناصر المُكَوِّنَة للنظام يؤثر في بقية العناصر، وعليه ندرس العلاقة بين المجتمع المدني والثّقافة والبيئة السّياسية التي يعمل فيها هذان المتغيّران.

كما نعتمد على **"اقتراب الدولة والمجتمع"** الذي أسّسه **"جويل ميجدال JOEL S. MIGDAL"**، بحيث يغوص في زوايا التأثير والتأثر بين كتلتين تلتقيان في العديد من المساحات، وهما الدولة بأجهزتها ومؤسساتها والمجتمع بمكوناته وأبعاده، وطرح ميجدال العديد من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومتى وكيف أصبحت الدولة قادرة على تأسيس سلطة سياسية قوية، ومتى نجحت في الاستئثار على وظيفة الضبط الاجتماعي، وكيف تؤثر أنماط النظم السياسية سواء ديمقراطية أو تسلطية على التحكم في المجتمع وسلوكه، وما هي طبيعة الصراع بين الدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى، فالمجتمع المدني في الجزائر مر بعدة مراحل وظروف كانت الدولة الفاعل الأساسي فيها، وعليه فقد تأثّر بكل السياسات التي انتهجتها الدولة، إلى جانب تأثّرها بالتحولات التي يعرفها المجتمع

2.1 إشكالية الموضوع:

تكون إشكالية بحثنا بناءً على ما سبق كما يلي: **"كيف أثرت الثقافة السياسية في الجزائر على مأسسة المجتمع المدني؟ "**.

3.1 الفرضيات المعتمدة:

في سبيل البحث عن حلٍ للإشكالية تصاغ الإجابات المؤقتة التالية:

1.3.1 توجد علاقة ذات تأثير متبادل بين الثقافة السياسية ونشاط المجتمع المدني.

2.3.1 الثقافة السياسية من أسباب ضعف الممارسةً الحزبية وتزايد اعتماد السلطة على المجتمع المدني.

3.3.1 انحصار دور النخبة في الجزائر من بين الدوافع التي أدت إلى إضعاف الواقع السياسي.

4.1 هيكلة الدراسة:

إجابة على الإشكالية وتأكيدا على الفرضيات، نضع الخطة البحثية التالية:

1.4.1 منطلق مفاهيمي نظري حول الثقافة السياسية والمجتمع المدني.

2.4.1 طبيعة الثقافة السياسية وتأثيرها على مأسسة المجتمع المدني في الجزائر.

3.4.1 الشعبوية والزبونية كممارسات أثرت على أدوار المجتمع المدني.

4.4.1 المجتمع المدني وسيلة السلطة السياسية للحصول على الشرعية.

5.4.1 الثقافة السياسية للنّخبة وأثرها على هشاشة الأبنية السياسية والاجتماعية.

2. منطلق مفاهيمي نظري حول الثقافة السياسية والمجتمع المدني:

يعتبر مفهوم الثقافة أحد المداخل لتحليل الظواهر السياسية، غير أن تداوله تغير ضمن سياق تاريخي معاصر، بعد ظهور المدرسة السلوكية في حقل العلوم الاجتماعية من خمسينيات إلى ستينيات القرن المنصرم، انتقل مجال البحث في عمل المؤسسات إلى دراسة السلوك غير الرسمي للأفراد والجماعات.

1.2 الثقافة السياسية:

يُعتبر عالم السياسة الأمريكي "**غابريال ألموند GABRIEL ALMOND**" من أوائل المفكرين الذين درسوا وبتعمق في مفهوم الثقافة السياسية، وذلك منذ سنة 1956 عندما استخدمها كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، حيث عرفها "ألموند" بأنها: "**نمط مُحدد من التّوجهات والاتّجاهات إزاء النّشاط السياسي**"، وبادر إلى تقسيم الثقافة السياسية إلى ثلاث أنماط (فايد ، 2012، صفحة 13):

أ. **النّمط الضيق**: يقوم على الولاءات الضيقة، وفيه يتصرف الأفراد بناء على مستوى توقّعاتهم من الحكم، حيث يكون هنا المجال متاح أمام طبقة ضيقة للممارسة السياسية، ويكون فيه الشعور بالانتماء للعملية السياسية بالنسبة لعموم المواطنين شبه منعدم.

ب. **النمط التابع**: يكون فيه الأفراد واعون بنتائج عملية الحكم ولا يشاركون في الحياة العامة، ويسود هذا النمط في الأنظمة الدكتاتورية حيث لا ينفع وعي الأفراد لأن مشاركتهم في العملية السياسية محدودة.

ت.النمط المشارك: في هذا النمط يكون الأفراد فاعلون ومشاركون ومؤثرون في النظام السياسي، ويسود هذا النمط في المجتمعات الديمقراطية، حيث يشكل الوعي السياسي أو الثقافة السياسية مصدرا أساسيا لما ستؤول اليه العملية السياسية، اذ تتسم بالحريات العامة بين مختلف الفواعل.

وعرّف الأستاذ "**كمال المنوفي**" الثّقافة السياسية: "**مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن الى السلطة والتي تعد مسؤولة الى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة**" (زين العابدين، 2016، صفحة 04).

2.2 التحليل المفهومي للمجتمع المدني:

لا يزال مفهوم المجتمع المدني ملتبسا لدى الكثير، فمن الصعب التّحكم في معنى دقيق له، لأن التصورات تتغير بتغير الموقف الأيديولوجي، إذ يعتبر إشكاليةً فكرية وتاريخية مازال البحث حولها مستمرا، فهو إلى اليوم يحتل موقع الصدارة في التحليلات الاجتماعية والسياسية، ولعل ما يلفت النظر في استخدامه هو تحوله إلى أداة تحليلية في العلوم الاجتماعية والسياسية (عزمي بشارة، 1998، صفحة 26).

يربط البعض سيادة النظام اللّيبرالي المبني على الحرية والتعددية بالمجتمع المدني، حيث يتجسد هذا المفهوم داخل الليبرالية والتي تُعتبرُ: "**نظاماً للتّرابط الحر والمتحرّر من أي قيود، ويضم هذا النظام نشاط جماعات مصالح أو نشاط منظمة غير حكومية غير مقيد بنظم بوجه عام، على عكس النظم التسلطية والتي تقوم فيها الدولة بتنظيم نشاط جماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية والسيطرة عليه وحتى إقامة حياة ترابطية رسمية تديرها الدولة كفاعل أساسي**" (هوارد.ج، 2007، صفحة 22).

وغدا مفهوم المجتمع المدني يقدم إجابة عن العديد من الأسئلة، فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدولة الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية اتخاذ القرار وتمركزها في الدولة الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، وهو كذلك الرد على ديكتاتورية أنظمة الحكم في دول العالم الثالث (لطاد ليندة، 2016، صفحة 13).

ويعرّف المجتمع المدني بأنّه: "**جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثّقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة**" (سعد، 1991، صفحة 70). فالمجتمع المدني يمثل حقل المواطنين العاديين الذين يشاركون في جماعات وروابط من أجل تحقيق مصالح وحاجات يومية (العيدي صونية، 2014-2015، صفحة 38).

ويعرفه حسين توفيق بأنه: "**عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثّقافية والقانونية، التي تضم في إطارها شبكة معقّدة من العلاقات والممارسات بين القوى**

الاجتماعية في المجتمع، ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفة مستقلة" (سلاف السالمي، 2013، صفحة 172).

والحديث عن المجتمع المدني في البلدان العربية، مخضّب بكثير من الإشكالات المنهجية والمعرفية، بما يُضمره من قضايا وأسئلة شائكة، إذ أن الانتقال من السياق الغربي الذي ظهر فيه المفهوم لأول مرة، إلى السياق العربي، لم يخل من تشويه واختزال وتوظيف إيديولوجي، ولم ينفصل يوماً عن رهانات الدولة ومصوّغات الحكم والسّلطة، وهو ما عرفه المفهوم في نشأته الأولى (أبلال عياد، 2020، صفحة 05). ونلتمس ذلك في النقلة الجبارة التي أحدثتها هجرة النبي "**محمد صلى الله عليه وسلم**" إلى المدينة، فبمجرد حلوله على أرضها تحولت من تسمية "**يثرب**" إلى "**المدينة**"، حيث يعتبر ذلك دلالة رمزية على أن الحياة المدنية من نسيج العقيدة الإسلامية ومن صلب تعاليمها، وتنبئُ بتدشين مجتمع مدني إسلامي يهاجر أهله من طباع البادية الوحشية إلى طباع الحاضرة الراقية (أبو بلال عبد الله الحامد، 2004، صفحة 11).

3.2 المجتمع المدني وأصل الفكرة:

مرّت فكرة المجتمع المدني برحلة تبلور مديدة منذ بروزها على شكل بذرة فكر قدّمها الفيلسوف الإنجليزي "**توماس هوبز THOMAS HOBS**" (1651)، الذي اعتبر المجتمع المدني "**المجتمع المنظّم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التّعاقد**"، والمفكر الإنجليزي"**جون لوك JOHN LOCKE**" (1691)، ثم بصورة ناضجة في فكر الفيلسوف السويسري "**جان جاك روسو J.JROUSEAU**" في القرن الثامن عشر، أو أكثر نضجا في فلسفة للمفكر الألماني وصاحب نظرية الحق"**جورج هيجل GEORGE HEGEL**" (1820) (فالح عبد الجبار، 2006، صفحة 18).

ويمكن إجمال هذه المراحل كما يلي: (غازي الصوراني، 2004، صفحة 55)

المرحلة الأولى: لحظة نشوئه اللغوي وتحديد معناه التي بدأت منذ عصر النهضة الأوروبية وصولا إلى هيغل.

المرحلة الثانية: يعتبر المفكر الألماني "**كارل ماركس KARL MARX**" منظرها، الذي قام بتحديد المفهوم استنادا إلى مفهوم هيجل، ثم قام بتجاوزه من خلال مفهوم بديل أصبح هو المفهوم المتداول.

المرحلة الثالثة: ويعتبر الفيلسوف الإيطالي "**أنطونيو غرامشي ANTONIO GRAMSCI**" منظرها، الذي عاد إلى نبش المفهوم لكن باستخدامه في سياق آخر، حيث يميّز بين روسيا ويُشير إلى ضرورة الثّورة، وأوروبا الرّأسمالية وضرورة حرب المواقع، معتبراً أنه المستوى المُجتمعي المُقابل للمستوى السّياسي الذي هو الدولة، ويقصد به النقابات والمدرسة والكنيسة (Inge Amundsen, 2006, pp. 10-11).

المرحلة الرابعة: العودة إلى المفهوم الذي قدّمه "غرامشي" على ضوء حركة المعارضة التي نشأت في دول أوروبا الشرقية "**المنظومة الاشتراكية**" منذ ثمانينات القرن العشرين.

المرحلة الخامسة: الاستخدام الأيديولوجي له كمقابل لسلطة الدولة الشمولية، وادعاء تمثيل المجتمع وهذه اللحظة هي التي جرى تعميمها، عبر التركيز المُكثف على المفهوم لتصبح هي لحظة التأثير وصناعة الوعي لدى قطاعات من المثقفين والساسة، وتعتبر آخر مرحلة بمثابة ثورة المفهوم، إذ عبر المجتمع المدني

رداً على نخبةٍ من المجتمع السياسي تمثيلها للحلقات الضعيفة من المجتمع، غير أنها وظفت هذه العقيدة لسد أغراضها الشخصية فقط، فنشأ المجتمع المدني رداً على طغيان هذه الطائفة وكبحاً لجموحها المتزايد.

4.2 الحقل المفاهيمي للأحزاب السياسية:

يعرف الحزب السياسي بأنه مجموعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الدّيمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معيّن، كما تعرف بأنها تجمّع عدد من المواطنين في تنظيم قانوني للدفاع عن مصالحهم، وانتصار أفكارهم وإقامة حوار مع الشّعب وإشراكه في الحياة السياسية، يقصد بها كسب أكبر عدد ممكن من المؤيدين للوصول إلى السلطة (نبيل دريس، 2017، صفحة 79).

ويعرف الفقيه المتخصّص **"موريس دوفرجيه MAURICE DUVERGER"** الأحزاب السياسية بأنها: «**تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام**" في حين عرف الأستاذ **"جيوفاني سارتوري"** الحزب السياسي بأنه: **"جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة"** (duverger Maurice, 1976, p. 240).

وعرفت وزارة الداخلية الجزائرية الحزب السياسي بأنه: **"تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي"**. وهذا تعريف ناقص حقيقةً فهو يعكس النظرة الضيقة بما أنه أهمل جانب الوصول إلى السلطة أو ممارستها، فما الفائدة من مشروع سياسي إذا لم تملك الأحزاب أدوات تجسيده، خاصة إذا كان هذا المشروع تنمويا شاملا لجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويأخذ الحزب السياسي حسبما جاء في المادة 03 من القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية مفهوما ضيقا، فهو عبارة عن: **"تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية"**.

3. طبيعة الثقافة السياسية وتأثيرها على مأسسة المجتمع المدني في الجزائر:

مع قيام الدولة الجزائرية المستقلة عام 1962، دخل الشعب الجزائري أخيرًا مرحلةً من التفاؤل، ومع ذلك فإن الإطار السياسي والعسكري الذي دافع عن قضيتهم على مدى عقد كامل من 1954 إلى 1962، المتمثل في جبهة التحرير الوطني (FLN) بجناحها المسلح "جيش التحرير الوطني" (ALN)، صُممت منذ البداية، ليس لتأسيس هيكل سياسي قادر يربط بشكل دائم وعضوي المجتمع الجزائري المجزأ ، ولكن بدلاً من ذلك تم التركيز على تقوية وتعزيز برنامجه العسكري والسياسي، فالعقد الذي يمكن أن تنمو عليه العلاقة بين الدولة والمجتمع الجزائري، تم التركيز بدله على هيمنة النخبة الصغيرة، يظهر هذا الجهد بوضوح في إدارة الإقتصاد الجزائري بعد الاستقلال (MacQueen, 2009, p. 92)

يتميز المجتمع الجزائري ببطئ حراكه الاجتماعي، فهو محكوم ببنية اجتماعية تتحكم فيها الولاءات بشتى أنواعها، مما جعل كل القراءات السياسية وردود الفعل التي يصدرها المجتمع اتجاه سلوكات النظام

السياسي أو العملية السياسية برُمّتها تصُبّ في هذا الإطار، حيث تكون "**الجماعات التقليدية هي التي يستند وجودها إلى العادات والأعراف والتراث والعقائد والدين وفي جوانب كثيرة منها، ترتكز على روابط الدم والنسب والعلاقات والوشائج العائلية والقبلية**" (سمير عبد الرحمان، 2005، صفحة 06).

ولم يبلغ الفرد الجزائري حالة الثّقافة السياسية التي تكون فيها القراءة بناءً على الواقعية السياسية القائمة على أساس المواطنة وليس على أساس العقيدة أو قرابة الدمّ، وعليه فإن ديناميكية التغيير السياسي تسير بوتيرة بطيئة، فالمُجتمع المدني يقوم فقط في فضاء العلاقة المتبادلة مع الدّولة، هذا هُو الفرق أيضا بين الحُرّية السياسية وحرية البدوي الشاعرية، أي بين المجتمع الطبيعي وبين المجتمع المدني، فالعلاقة ضرورية بين تشكيل الأمّة وتشكيل المجتمع المدني، الذي يعني انتماءً قائما على أساس المواطنة وليس على العقيدة أو قرابة الدّم أو غيره (عزمي، 2017، صفحة 23).

فالتغذية الاسترجاعية التي من الضروري أن يستفيد منها المجتمع المدني كانت سلبية، فالإيجابية تستدعي هنا تهيئة مواطن متسلح بقيم الحرية والمواطنة ومختلف مظاهر التحديث السياسي (Jean L. Cohen, 1994, p. 73). غير أن الطبائع المسيطرة على الثقافة السياسية للفرد الجزائري، ساهمت في بُطئ مأسسة مجتمع مدني حقيقي، على غرار التجربة التي مر بها في الديمقراطيات الغربية، فالزّبونية السياسية جعلت من المُجتمع المدني مجرد أبنية هشة وسهلة الاحتواء والتوجيه، حيث قلما تتفق الجماعات حول أفكار ذات مصداقية، سوى ما يحرك فيها حمية الانتماء القبلي أو ما يعود عليها بالنفع الشخصي.

ومما زاد من تكريس هذه السّلوكيات هو اعتماد النّظام السّياسي على الرّيوع النّفطية لتثبيت أركان حُكمه من خلال شراء السّلم الاجتماعي واللُّجوء إلى الزّبونية السّياسية، إضافة إلى خلق طبقة سياسية وأُطر محسوبة على المجتمع المدني مستفيدة من هذه الريوع، مقابل تقديم الولاء للنظام السياسي والدخول في مخططات السلطة، وهو ما ولّد حالة من النفور لدى فئات واسعة من المجتمع، بسبب تأجيل الحلم الديمقراطي الذي يُراود الجزائريين منذ سنوات، وصناعة واجهة سياسية لا هم لها سوى تحقيق مطامعها ومطامحها الشخصية باسم "برنامج الرئيس".

هذا الوضع شكل نمطاً من الثقافة السياسية الانعزالية أو الضيقة وفق تصنيف "**غابريال ألموند**"، والرأي العام الوطني تشكلت لديه مواقف مشتركة إزاء ما يدور في الساحة السياسية، فأصبح يراها بعين السخط والسلبية، بسبب تدهور مُستوى الخطاب السياسي وانحطاط الممارسات السياسية، فالابتذال في الولاء والطاعة للحاكم (نظام الرئيس) من طرف العديد من الوجوه التي احتلت الساحة السياسية، جعل فئات واسعة من الشعب تتعفف عن الدخول في المعارك السياسية، وجعل فعاليات المجتمع المدني عبارة عن أبنية فارغة ولا تعرف أي حركية أو حيوية بناءة وذات جدية ومصداقية.

وهكذا توسّعت كُتلة الممتنعين عن ممارسة الفعل السياسي لفائدة الفئات التي امتهنت الزبونية السياسية، والانتفاع مقابل تقديم طقوس الولاء والخضوع، فغابت بذلك القيم الديمقراطية المبنية على الحرية غير المشروطة بمقابل مادي أو نفعي، وهذا ما يفسر تدني المشاركة السياسية في الانتخابات، والتي

تشير إلى مقاطعة شعبية واسعة لمختلف الاستحقاقات، منذ أول انتخابات رئاسية مطلع ألفية القرن الواحد والعشرين، حيث كانت بنسب مرتفعة في الرئاسيات الأولى، لتتراجع إلى نسب أقل طيلة عشرين سنة من السنوات الأخيرة، كتفسير على عدم إيمان الشعب بجدوى العملية السياسية.

وانعكس الطابع التقليدي للثقافة السياسية في الجزائر على طبيعة المجتمع المدني، حيث يبدو جليا وجود نوع من التوافق في التمييز بين المجتمع المدني والتقليدي من جهة، وتقسيم العمل بين القوى الاجتماعية ذات التوجهات الأيديولوجية والسياسية المتباينة من جهة أخرى، وتفتقد القوى الديمقراطية واليسارية لقاعدة اجتماعية واسعة وقوية تسمح لها بإعادة إنتاج ذاتها، في حين تحظى القوى التقليدية بتنويعاتها (قوى اجتماعية تقليدية محافظة، تيارات الإسلام السياسي، قوى دينية سلفية) بقاعدة واسعة خاصة في الأوساط الشعبية (العياشي عنصر، 2012، صفحة 14).

4. الشعبوية والزبونية كممارسات أثرت على أدوار المجتمع المدني.

ركز النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال على عدة أدوات للسّيطرة على المجتمع، وتنوعت هذه الأدوات التي تم استخدامها، جزء منها ما هو مباشر وآخر يكون بشكل غير مباشر، فلجأ النظام إلى وسائل الإكراه المادّي (الأجهزة الأمنية والعسكرية) والمعنوي (الأطر القانونية والمؤسساتية) كسبيلٍ مباشر للسيطرة، واستعمل من جهة أخرى الميكانيزمات غير المباشرة للسيطرة على المجتمع، تتمثل في الأيديولوجية الشعبوية "فترة النهج الاشتراكي"، والزبونية السياسية "المرحلة البوتفليقية"، فالثقافة السياسية للفرد الجزائري دائما ما كانت تعكس الواقع السياسي الذي عاشه.

وتأسس النظام السياسي الجزائري عقب الاستقلال على العقيدة الاشتراكية، حيث تم استخدام الشعبوية كأساس أيديولوجي ملازم للأيديولوجيا الاشتراكية، "ما يعينه على الترويج لمشروعه بين جمهور واسع من الناس، ومن ثم يمكننا الذهاب إلى أن طبيعة الأيديولوجيا الشعبوية الجزئية تجعله عاجزاً عن تقديم إجابات مفصلة وشاملة للقضايا السياسية التي تخرج من حرم المجتمعات الحديثة" (كاس مودة، 2020، صفحة 28). فكان المجتمع المدني في حالة من الغياب نظرا لسيطرة الاشتراكية التي لا تتيح المجال لبروز أفكار ذات الصلة بالحرية الاقتصادية ولا بالديمقراطية، واستمر الوضع خلال مرحلة الأزمة الأمنية في التّسعينات، نظرا لسيطرة السلطة السياسية على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية باللّجوء إلى منهج "الكل أمني"، فكان يتم معالجة كل القضايا داخل الدائرة الأمنية، ويتم تقاسم الأدوار بناء على التصنيف الذي وضعته السلطة في تلك المرحلة، فكل من يملك نظرة مغايرة لتوجه السلطة يتم إقصاؤه بكل الطرق المتاحة، وعليه سادت ثقافة الخوف والتّوجس، وتوسّعت الهوة بين المجتمع والدولة، مما جعل النظام السياسي مُضطرا إلى مراجعة طريقته في فض النزاع السياسي بعد إلغاء الانتخابات.

وفي مرحلة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيراً مما جعل السلطة السياسية في راحة مالية كبيرة استغلتها في تثبيت أركان حكمها، فتم تكريس ثقافة الزبونية السياسية، وهي تكوين مجتمع سياسي قائم على الانتفاع من ريع النفط، فقد كانت العملية السياسية تتحكم فيها

جباية البترول، فشكل المال السياسي(الفاسد) مُنوماً أستخدم لإجهاض أي نهضة للمجتمع المدني، لأن كل الجمعيات فاقدة للحرية والاستقلالية المالية التي تتحكم فيها السّلطة السّياسية، ومآل ذلك أن تكون ثقافة التبعية عقبة أخرى في طريق مأسسة المجتمع المدني.

وتتأثر طبيعة العملية السياسية بالنمط الذي تنتهجه الأحزاب السياسية في عملها، فمن خلالها تضبط مستويات المشاركة السّياسية حيث تكون الأحزاب هي القنوات التي تمارس السياسة، فبقدر توافر هذه القنوات من جهة وفاعليتها من جهة أخرى، يكون التأثير الذي تلعبه المشاركة في صنع القرار السياسي، فالأحزاب تعتبر من أسس العملية الديمقراطية في التأطير وتقديم المرشحين، من خلال ربط الجسور ما بين المواطن ومجالسه التمثيلية، إذ أن الأحزاب السياسية هي المحرك الأساسي لعملية الانتخابات، فتقوم بتكوين منتخبين وفقاً لأيديولوجيتها، وتعبئة البرامج واستقطاب الرأي العام لمشاريعها.

وشغلت أحزاب الولاء للسلطة "جبهة التحرير الوطني" و"التجمع الوطني الديمقراطي" و"حركة مجتمع السلم" المجال السّيّاسي خلال عهدات الرئيس بوتفليقة، في وضع غير طبيعي يشير إلى شبه غلق للفضاء السّياسي، أمام أيّةِ قوّة قد تكون منافسا لحكم الرئيس بوتفليقة، هذا الوضع أفرز حالة من عدم الأمان لدى المواطن، مما أنتج الشّكّ وحالة من الشعور بأن العمل السياسي أصبح رديئا وأن الثقة فيه أصبحت أمراً مستحيلاً (نبيل دريس، المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق، 2017، صفحة 79).

كما أن الوضعية النظامية لجل الأحزاب السياسية عرفت نوعا من التخبط والفوضى، هذا الموقف غير المستقر انتقل في كثير من الأحيان صداه إلى الرأي العام عن طريق تصريحات وبيانات الأطراف المتصارعة فيها، ممّا جعلها تتعرض لنزيفٍ كبير سواء من طرف المنتمين إليها أو المتعاطفين معها، حيث يتواصل النّظام الحزبي في الرسوخ والاستقرار، عندما يكون قادرا على إدارة عملية تداول السلطة بين الأحزاب والأجنحة الحزبية سلميا (رالف.م. غولدمان، 1996، صفحة 34). فالأحزاب السّياسية في العادة هي منظّمات غير حكومية تحشد ممثّلي الشّعب في الهيئات التشريعية، وتعبئ الناخبين من أجل احتلال المناصب الحكومية، وتوجه المبادرات والبرامج الحكومية لصالح قادتها وناخبيها، والأحزاب الأكثر نضجا والأكثر شمولا تمتلك نظاما تمثيليا داخليا يعكس التأثير النسبي لناخبيها المختلفين، وهذا ما نفتقده في كثير من الأحزاب السياسية في الجزائر، فإذا فقد الحزب السياسي جوهر المهمة التي أُنشئ من أجلها وهي الوصول إلى السلطة، فقد مسوغ وجوده وقيمته السياسية إذا لم تتوفر له الشروط الملائمة لممارسة السلطة.

تصطدم الأحزاب السياسية في الجزائر بطبيعة النظام الرئاسي، فهي ملزمة بالامتثال للبرامج أمام المواطنين، غير أنها تصطدم بترتيبات السلطة وتجد نفسها على هامش العملية السياسية، فعادة ما تتخلى عنها حفاظاً على موقعها السياسي. زيادة على البعد الوظيفي لكل من الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني، هناك فروق من حيث البنى التنظيمية، فالأحزاب السياسية تتمثل في الهيكلية التنظيمية المرنة، حيث تعتمد في نشاطها وبنائها على اللامركزية، وتعطي لامتداداتها المختلفة على مستوى القواعد قدرا كبيرا من الاهتمام، وتأخذ برأيها وقراراتها في مختلف القضايا. ونجد أنّ هناك اختلافا من حيث الأنشطة

ووسائل تحقيق أهدافها، ومن هذه الوسائل، المشاركة في تمثيل الحزب داخل المؤسسات التمثيلية من خلال طرح أسماء المرشحين لشغل مقاعدها وتهيئة البعض الآخر لتقلد المناصب الوزارية والإدارية، زيادة على إثارة شعور الأفراد والجماعات لكسب التأييد الشعبي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات الحزبية.

نظريا ازدهر الواقع السّياسي في الجزائر بالكثير من المؤسّسات الحزبية مؤخراً، انطلاقا من دستور 1989 الذي شكل نقطة تحول في المسار السياسي للدولة، انتقلت الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية دون ترتيبات مسبقة، نصّت المادّة 40 من دستور 1989 على: **"حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به، ولا يمكن التّذرّع بهذا الحق لضرب الحرّيات الأساسية والوحدة الوطنية والسّلامة التّرابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"** (مرسوم رئاسي رقم 18/89، 1989، صفحة 239).

لم يغفل المشرع الجزائري في دستور 1989 التّمييز بين الحزب السّياسي ومكوّنات المجتمع المدني **"الجمعيات"** في المادة 33 من الدستور، التي تناولت الحق في الدّفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة، كما نصت المادة 41 من الدستور ذاته على أن: **"حريات التعبير، إنشاء الجمعيات، الاجتماع، مضمونة للمواطن"** (مرسوم رئاسي رقم 18/89، 1989، صفحة 240). مما وفر بيئة مناسبة لنمو وتطور تنظيمات المجتمع المدني والنشاط الجمعوي بالخصوص بعيدا عن الضغوط أو الاستغلال السياسي.

1.4 و اقع الممارسة السياسية في الجز ائر:

لكن وعلى الرغم من السيل الكبير للأحزاب السياسية والترسانة القانونية التي تتسلح بها، من ناحية التراتبية، درجة التأثير وصناعة السياسة العامة تجعل من الأحزاب السياسية بعيدة كل البعد عن كونها مؤسسات تملك حرّية اختياراتها وسلطتها على قراراتها وخياراتها، حيث أنه بدلا من أن **"يتنافس الخصوم في النّخب السياسية من خلال الجيوش-كما كان الأمر قبل مرحلة التّحوّل الحرج-فقد أصبحوا يتنافسون من خلال الأحزاب السّياسية"** (رالف.م. غولدمان، 1996، صفحة 33). ولم تعد المؤسّسة العسكرية في هذه الحالة الأداة الرئيسية للصراع في المجتمع مثلما كان عليه الحال بُعيد الاستقلال وفترة الحزب الواحد، حيث أصبحت هي الضّابط للنظام العام وتنتشر في مختلف المجالات للسيطرة على الجسم التمثيلي المدني، بل توجد الأحزاب في مقام الموجه للعملية السياسية والمؤطر لها بإيعاز من الدائرة الأمنية، فهي الغطاء السياسي المنضوي تحته تأثير الجهاز العسكري (رالف.م. غولدمان، 1996، صفحة 34).

من هذا المنطلق الحديث عن الديمقراطية في الجزائر أصبح غير مجدي، فالدول الحرة تكون مصممة من طرف مواطنين يحكمون أنفسهم، ويقوم بإنجاز معظم أعمال بناء الدولة الديمقراطية والحفاظ عليها، فالأمة "**ليست إنشاءات اصطناعية فهي تنشأ في ظروف ثقافية واجتماعية**" (إيبرلي، 2011، صفحة 33). وبشكل مماثل فإن تجديد حيوية الدّول وتحويل المجتمعات لا تكون من الأعلى إنما من أسفل.

2.4 تأثير سيطرة المجتمع المدني على مجال نشاط المؤسسات الحزبية:

يتجسّد المجتمع المدني في الجزائر ضمن بيئة يسودها الإحتواء، إذ تختزل النتيجة السياسية فيما يتم تحقيقه من أرقام ونسب انتخابية، دون النّظر إلى القاعدة الشعبية التي يتم الانطلاق منها نحو الهدف، ولا يتحرك المجتمع المدني ضمن إطار منفصل عن الدولة أو المجتمع باعتبارها سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع (العياشي عنصر، 2012، صفحة 11).

وقد ميز المشرع الجزائري بين الحزب السياسي ومنظمات المجتمع المدني مثلما جاء في المادة 13 من قانون 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، حيث تنص على أن: **"تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ولا يمكن أن تكون لها أية علاقة بها سواء كانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز أيضا أن تساهم في تمويلها"** (سعادة عمر، 2014، صفحة 195).

يمكن القول أن العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني هي علاقة تشبه إلى حد كبير ظاهرة "الريع"، ما جعله ينحاز عن دوره الأساسي في الإسهام بتعزيز المشاركة ونشر ثقافة سياسية سليمة، تتركز على فعالية الفرد في مختلف أطوار ومراحل العملية، من خلال التميز بين آليات عمل المؤسسات السياسية وآليات عمل المجتمع المدني، أي تشكيل المستويين السياسي والاجتماعي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا (سلاف السالمي، 2013، صفحة 181). هذا النّسق المشوّه أفرغ العملية السياسية من محتواها، فأثرت بطريقة مباشرة على الديمقراطية كهدف الذي تسعى الأنظمة الحديثة إلى بلوغه، حيث أضحت هذه الأخيرة مجرد شعار تستعمله قوى ضد الديمقراطية من **"تنظيمات ذات نزعات ماضوية قبلية أو عرقية أو أقلية أو دينية أو مذهبية أو جهوية"** (بلقاسم كريسعان، 2022، صفحة 08).

زيادة على ذلك فإن طبيعة المشاركة السياسية للأحزاب والتنظيمات السياسية أدى إلى اهتزاز ثقة المواطن، وبالتالي قوض إسهاماته في فيها، الأمر الذي انعكس على طبيعة الثقافة السياسية المتبناة من طرفه، على اعتبار أن أغلبية تلك المؤسسات الحزبية لا تعكس آراءه ومطالبه بقدر ما عبرت عن توجهات السلطة (محمود محمد عدنان، 2021، صفحة 157).

فالمواطن الجزائري أدرك أن مثل هذه الأبنية ليست لها الفعالية المطلوبة أو المؤثرة، خصوصا ممن عايشوا مرحلة العشرية، وقد نتج عن هذا الوضع انتقال نظام السلطة الشخصية إلى بعض المؤسسات، هذا الوضع أحدث طارئا لدى صانع القرار، بحيث أصبح لزاما عليه إيجادَ بدائلٍ وظيفية تمكنه من تأطير الحشود وتوسيع مساحات الوصول إلى الأوعية الانتخابية، والبديل في هذه الحالة هو جيوب المجتمع المدني المنتشرة في كل المستويات.

وعليه فقد خرجت الممارسة السياسية من أطرها التّقليدية، أي من الأحزاب السياسية إلى فضاءات منافية ومعادية لها هي المجتمع المدني، أين انزاحت بعض الأحزاب عن وظيفتها السياسية النمطية لتتركها إلى أنسجة المجتمع المدني غير مخيرة في كثير من المواقف، ومرونة وذكاء منها لاكتساح

مساحات جديدة عبر هذه الآليات الناشئة، بينما بقي بعض الأحزاب يمارس السياسة نمطيا ضمن أنسجة المجتمع المدني.

وقد أصبحت فضاءات المجتمع المدني ساحات للصراعات السياسية بين مختلف الأحزاب السياسية، كما تسرّب السّياسي إلى المدني عن طريق الوسائط الافتراضية وتماهى معه في مختلف مفاصل العملية السياسية، بعد افتقاره للبرامج والحجج التي يسوقها للرأي العام، فأصبح تحقيق الديمقراطية في الجزائر بمثابة الهاجس الذي يطغى على الخطاب السياسي (Andrea Liverani, 2008, p. 103).

وأضحت الثقافة السياسية متغيراً مستعصياً على الباحثين، وما زاد الوضع تفاقما هو أزمة التجديد داخل أجهزة الأحزاب السياسية بالرغم من التنوع في تسمياتها، إلا أنها لم تعكس واقع ممارستها فعلاً، فلفظ الديمقراطية الذي غلب على غالبية تسمياتها ابتعد عن آمال التجديد الذي انحصر مع تركيز القيادة في شخصيات حكمت أحزابا بإيديولوجيات الديمقراطية لأزيد من عقدين متتاليين.

إن الخلل الذي سقطت فيه التجربة الديمقراطية في الجزائر هو تحويل المهمة المنوطة بالمجتمع المدني باعتباره المحرك الرئيس للديمقراطية، فتم إلغاء أي وجود مستقل للمجتمع المدني ونفي أي دور أو نشاط حقيقي له، فالسلطة تتدخل في أنشطة المجتمع المدني كافة وتمارس أقصى قدر من الضغط والحكم عليه (حسين علوان، 2009، صفحة 108). ومن هذا المنطلق فإن احتلال المجتمع المدني للمجال السياسي في مختلف العمليات الانتخابية ليس قوة منه، ولكن لأن السلطة السياسية وجدت فيه البديل الجاهز يعوض مكانة الأحزاب، بما أنها أصبحت عاجزةً عن أداء دورها الأساسي في التعبئة وصنع الخطاب السياسي.

أصبحت مؤسّسات المجتمع المدني من جمعيات واتحادات ونقابات مجرد عناوين تحركها جماعات لها مطامح سياسية وجدت في سخاء السلطة سبيلاً للارتقاء، متخليةً عن نضالها الطويل، فأسهم ذلك في بناء شخصية جماعية تواجه مختلف التحولات الإجتماعية وتتعاطى بإيجابية وبراغماتية مع مختلف المشاريع التي تسوقها السلطة بالقبول أو الرفض. فالمجتمع المدني الجزائري لا يتمتع بإمكانيات الاستقلالية التنظيمية والسياسية عن الدولة، وهو ما يجعل منه مجتمعا مدنيا قابلا للتوظيف السياسي من قبلها حتى ضد الديمقراطية، فقد وقفت العديد من المنظمات ضد الديمقراطية وناصرت خيارات السلطة، مثلما كان الحال في الترويج ودعم دستور 2008، فهي دائما ما تزكي وتدعم مرشحي السلطة وتمارس الدعاية السياسية والانتخابية لصالحهم، بغض النظر إن كان المرشح مناسباً أو لا، بما يؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص، وهو ما ينقص من مصداقية العملية الانتخابية ومدى شرعية المنتخبين (منير مباركية، 2016، صفحة 60).

ويلجأ صناع القرار في كثير من الأحيان إلى استغلال المجتمع المدني كأداة للسيطرة وبسط النفوذ في المجتمع، إلى أن أصبحت تُستعمل كبديل للأحزاب في تمرير مشاريعها ودعم مرشحيها مقابل الدعم والتّأييد المادّي والمعنوي، هذا الواقع الذي تعيشه العملية السياسية في الجزائر، أفرز ما يسمى **"المجتمع المدني المستفيد"** (قاسمي إبراهيم ، 2018، صفحة 231)، فالجمعيات التمثيلية هي المؤسسات الرئيسية

التي تعمل على توزيع وحدات امتياز اتخاذ القرار الجماعي بين الناخبين المشاركين، التي تعمل في الوقت نفسه على تقليص حالات عدم الثقة بين النخب المتنافسة، فهي منظمات تتقاسم النخب المتنافسة في إطارها سيادة الشعب (الامتياز الجماعي)، كما تعتبر الجمعيات التمثيلية أيضا فضاءات مناسبة لقيام النخب المتنافسة بتشكيل ائتلافات حزبية لتحقيق مصالح معينة (رالف.م. غولدمان، 1996، صفحة 30).

وهنا وجب الحديث عن دور المجتمع المدني في تأهيل، المواطنين من أجل المشاركة السياسية، وذلك من خلال تحقيق التوازن المجتمعي وصيانته، مما دفع السلطة إلى العناية أكثر بتأهيل الجمعيات ومنحها مزيدا من الحرية والاستقلالية حتى تصبح قوة اقتراحية (أبلال عياد، 2020، صفحة 15).

5. المجتمع المدني وسيلة السلطة السياسية للحصول على الشرعية

يقول عالم الاجتماع الألماني "**ماكس فيبر MAX WEBER**": "**الشرعية توجد حينما يكون النظام السياسي في الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك نظام يستحق الدعم والموافقة**"، فيكون: "**النظام الحاكم شرعيا، عند الحدّ الذي يشعر معه مواطنوه أنّ ذلك النظام صالح ويستحقّ التأييد** " (علي الدين هلال وآخرون، 1987، صفحة 40).

ومن المثالب التي أصبحت تقلق السّلطة السّياسية في الجزائر هي أزمة "**الشرعية**"، فعلى الرّغم من التّحكم التام والسيطرة الكلية على مدخلات ومخرجات العملية السياسية من بدايتها حتى أطوارها الأخيرة، إلا أن غياب الشرعية لدى مختلف مستويات الحكم أو حتى الطعن فيها، أصبح نقيصةً يُعيّرُ بها النظام السياسي القائم منذ توقيف المسار الانتخابي إلى زماننا هذا، بحيث أصبحت تهمة جاهزة يدور استعمالها بين مختلف الفاعلين خارج السلطة.

هذا الوضع السياسي يدركه صانع القرار جيدا، وكان من الضروري التفاعل معه من خلال توسيع دائرة المشاركة السياسية في مختلف المناسبات الانتخابية، واستدراج الوعاء الانتخابي للعملية السياسية بمختلف الطرق الدعائية والتنظيمية، حيث ركزت السلطة على النسيج الذي يمتلكه المجتمع المدني أو ما يطلق عليه تحديدا الحركة الجمعوية، واستغلالها في تأطير المجتمع في مستوياته المتعددة والمختلفة. فالنشأة غير الطبيعية للديمقراطية زعزعت العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومازالت هذه العلاقة المتوترة السبب الرئيسي والمباشر لأزمة الحكم الغالبة على الحياة السياسية، إذ تعمد السلطة في كل مرة إلى محاولة جر المجتمع إلى تبني خطابها وتسويق صورة على أن الدولة والمجتمع، كيان واحد وكتلة اجتماعية متجانسة، إذ نقول أنها تمارس على المجتمع المدني سلطة أبوية مشابهة نوعاً ما للسمة الاجتماعية المركزية السابق للرأسمالية في دول أوروبا وآسيا (Sharabi, 1988, p. 15).

هذا المشهد ساهم في تكوين واقع طغت فيه الأطر الجمعوية وغاب عنه المجتمع المدني الحقيقي الذي يُعنى مباشرة بقضايا الديمقراطية بعناصرها الأساسية، وعليه ستكون التأثيرات المرجوة للمجتمع المدني الجزائري متواضعةً وذات انعكاس ضعيف، فالمجتمع المدني في الجزائر "**يغلب عليه شكل التنظيم**

الجمعياتي أو الجمعوي، نظرا للعدد الكبير للجمعيات المعتمدة في الجزائر" (منير مباركية، 2016، صفحة 55) فقد تجاوز عددها مائة ألف جمعية وفق إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات العربية.

ويعد الواقع المتذبذب للمؤسسات الحزبية في الجزائر أهم سبب لعزوف المجتمع عن التفاعل معها ومع خطابها سياسي، فأزمة التجديد داخل هياكلها وضعف الاتصال السياسي والبرامج والمشاريع التي أصبحت أوعية انتخابية يتم توظيفها من طرف السلطة الحاكمة وولاءات قياداتها التام دون الرجوع إلى قواعدها الشعبية، زيادة على ممارسات الهيمنة وغياب الديمقراطية، دفع المجتمع المدني إلى التماثل مع وظيفة إعطاء المشروعية السّياسية للمشروع الذي تمثله الدولة والمرشحين، وهو مشروع التحويل البيروقراطي المدني أو العسكري، وهو التحويل الذي فقد منذ فترة أهدافه المقنعة.

6. الثقافة السياسية للنّخبة و أثرها على هشاشة الأبنية السياسية والاجتماعية:

إن الثقافة السياسية التي اكتسبها الفرد الجزائري والتي تتسم بأنها ضيقة ويسودها الاستغراب والخضوع السياسي، أنتجت مجتمعا مدنيا خاضعا بسبب سقوطه في أهواء الانتفاع بالزبونية لدى السلطة السياسية، وبالتالي لا يعتبر المجتمع المدني بديلاً، قد يدفع بالفعل الديمقراطي إلى الأمام وقد يساعد في استنساخ لتجربة الأحزاب السياسية الفاشلة بإدماج أكبر عدد من المُواطنين في الانخراط في العملية السّياسية التي تشرف عليها السلطة، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن الشعب غالبا خرج من تجربة استعمارية سابقاً تميعت فيها معالمه، وأصبح يواجه مصيره بنفسه دون خبرة سياسية، وبلا إدراك لكيفية صنع أو اتخاذ القرار السياسي، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة الممارسين لها، فأزمة القرار السياسي تتجسد في استحواذ شخص أو جماعة على الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية (إسماعيل فضل الله محمد، 2001، صفحة 20).

أسهم قطاع واسع من المثقفين الذين التحقوا بركب السلطة وعملوا على خدمتها كأجهزة أيديولوجية في تبديد الكثير من الموارد وتدمير العديد من المكتسبات (حرب، 2004، صفحة 146). فقد ساهمت النّخبة المنتمية للأحزاب الداعمة للسلطة في تلميع هذه الأخيرة، وتبرير كل السّياسات والقرارات التي اتخذتها، بل وجعلت منها برامج انتخابية وعناوين تستعملها في مختلف المعارك السّياسية، حتى تماهت خطابات هذه الأحزاب مع ما تُسوّقه السلطة من بضاعة سياسية. فالفعالية التي تتطلّبها الأحزاب السّياسية من طرح للأفكار وبناء للبرامج غائبة بسبب غياب الدور الحقيقي للنخبة السياسية في إنتاج الفكر والمعرفة، فهذا هو رهانها من خلال خلق واقع فكري جديد، وذلك بإنتاج ما هو جديد وبدا هنا المثقف عاجزا عن التغيير، وعن استقطاب العوام من المواطنين للتعبير عن آرائهم السياسية داخل الأطر الحزبية.

فدور النخبة في بناء الثقافة السياسية مهم جدا، غير أن مسايرة العديد من الوجوه المحسوبة على النخبة لسياسات السلطة وانغماسها في تحقيق المكاسب جعلها تأخذ صورة سلبية لدى الفرد الجزائري،

وصار هذا الأخير يشك في كل الوجوه الجديدة التي تأتي بأفكار ومواقف مناقضة لخطاب السلطة. مما انعكس على واقع التنمية وأدى إلى فشل معظم مشاريعها (غانم عبد الرحمان، 2021، صفحة 27).

فحالة العزوف التي يعانيها المثقف بشكل عام تجعله مهدّدا في وضعه الاجتماعي بصفة دائمة، مما يدفعه إلى السبيل **"الانتهازي"**، فلكي يحمي المثقف نفسه من الحرمان ومن الهجرة وفي بعض الأحيان من السجن يستسلم أحيانا للمساومة، وينزح إليها طواعية أحيانا كثيرة، وبما أن معظم المثقفين لا يقدرون على العنف، فهم غالبا "**يختارون طريق المساومة، ويرفضون طريق العنف** " (شرابي، 1991، صفحة 147). لأنه لو أعتبر الفعل الديمقراطي محفزاً لتجاوب المجتمع مع ما تسوقه الأحزاب السياسية من برامج وما تقدمه من قيادات ونخب، لوجد مجتمع مدني مُمكّن وأحزاب سياسية قويّة تمارس وظائفها بشكل طبيعي، خاصة ما يتعلق بتزويد المجتمع بالخدمات والمبادئ والقيم والكفاءات اللاّزمة، بحيث يملك القدرة على أن يصبح **"مدرسة للتنشئة السياسية"** (منير مباركية، 2016، صفحة 50).

هذا النسق السياسي لا يشير إلا لحداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر، حيث تكون السلطة السياسية مهيمنة على مختلف الفضاءات السياسية والمجتمعية، كما أن القوى والتيارات السياسية والاجتماعية لم تتبلور بالشكل الذي يمكنها من منافسة النظام القائم وتحديه، الوضع حقيقةً يتشكل داخل محيط تتحكم فيه **"العاهات القديمة كالقبلية والعصبية الذي لا يقترح على الناس سوى النظام السياسي أو الفوضى"** (الصبيحي، صفحة 171).

ووجدت النخبة المحافظة والمتمسكة بمبادئ الحرية نفسها محشورة في الزاوية وأصبح صوتها لا يسمع، بسبب انجرار العديد من الأسماء وراء ملذات ومغريات السلطة، وكذا بسبب الثقافة السياسية للشعب الجزائري التي تتغلب فيها صوت العاطفة على صوت العقل، فاتخاذ المواقف والخيارات السياسية يتم بناء على ميول جهوية وعرقية وعشائرية على حساب الأفكار.

ويُسيطر على الصف النّخبوي في الجزائر الانقسام، بحيث أصبح هذا العامل معيقا آخر في طريق تأسيس مجتمع مدني قوي، فانطواء كل فريق إلى الأيديولوجيا التي يؤمن بها جعل الجهود تتشتت وبالتالي من الصعب جمع المواطنين حول تجربة ديمقراطية واحدة، بل وأصبحت في الكثير من الحالات الوجوه النخبوية وقودا لهذا الانقسام فالتعبئة التي تقوم بها النخبة لصالح المشاريع الأيديولوجية على حساب المشروع الوطني الجامع تقوض أي مسار هادف الى البناء.

ولعل الثقافة السياسية التي اكتسبتها النخبة جراء التجارب السياسية التي مرت بها البلاد وتأثير العامل الخارجي هو ما غذى هذا التعدد السلبي، فالاستعمار الفرنسي غرس جزءا من ثقافته لدى قطاع واسع من المثقفين، وتوجد كذلك النخبة التي تتبنى أفكار الشيوعية المنتشرة في مرحلة الحزب الواحد، وامتزجت بها الأيديولوجيا العروبية، هذه الأخيرة يقف ندا لها الفكر البربري، ولا ننسى الأيديولوجيا الإسلامية التي ترفض أي فكر يناقضها أو يُزاحمها في السيطرة والتوغل داخل المجتمع.

وبالتالي كان من الأجدر أن يساهم هذا التنوع الفكري في تنمية وتطوير المجتمع، فيتمكن من مأسسة وبناء مجتمع مدني صاحب فكرة، إلا أن ثقافة الإقصاء استنزفت القوى التي تملكها النخبة في

التعبئة والتأطير، وهو ما جعل النخبة تذهب الى الغلو في كثير من الخطابات، ما دفع المواطن يفضل ثقافة المقاطعة ويترك السجالات والنقاشات السياسية ضيقة، سواء في وسائل الإعلام أو على مستوى وسائط التواصل. ومنه نرجع ضعف الثقافة السياسية إلى ضعف الممارسة من قبل السلطة وتنظيمات المجتمع المدني، ولانعدام مسؤوليتهما معا، فالأولى حاولت توظيفه لسد مطامح نخبها أو لظفرها بنوعٍ من الشرعية تقابل بها خصومها من المعارضة، أو لاستمرار أيديولوجيتها دون مشروع سياسي واضح، أما المجتمع المدني فكان يبحث بين أبنية السلطة على نوعٍ من المكاسب تحافظ على مكانته في دائرة صنع القرار، مضحيا في ذلك بثقة مناضليه ومحطما في ذلك جسورها، فانحصر هذا النوع من الممارسة إلى الثقافة السياسية التي ضعفت هي الأخرى إذا ما دققنا في نسب المشاركة السياسية، فلا النخب الحاكمة وجدت هدفها في الاستمرار، ولا قيادات المجتمع المدني حققت مطامحها وتبقى الضحية في ذلك هي الثقافة السياسية.

7. خاتمة:

يتّضح أن الأثر السلبي الناتج عن طبيعة الثقافة السياسية المتسمة بالخضوع واللاوعي، فضعف الممارسة وانعكاسه على مدى قوّة المؤسسات السياسية، وكذا الدور الذي تلعبه السلطة في تهميش الأحزاب والاعتماد على فضاءات المجتمع المدني، يؤجل تحقيق وبناء مجتمع مدني قوي، ومنه نستنتج ما يلي:

يمكن القول أنّ للنّخب السياسية الدور الأساسي في القضاء على الحالة النمطية للواقع السياسي ومن وضعية الجمود والجفاء، مما جعل المجتمع المدني والمجتمع السياسي على حد سواء فاشلةً، عاجزة عن بلوغ أهدافها، بحيث تقوم الأحزاب بمواجهة الرأي العام بالنقاشات حول القضايا، مع إقناع عدد من المواطنين بتبني أفكارها، لتوسيع أوعيتها السياسية والاعتماد عليها في المواعيد الانتخابية.

المواطن الجزائري أصبح يشعر بحالة من عدم الثقة اتجاه أي جديد، نظرا للخيبات التي أصابته من المشاريع والتجارب القديمة، والتي فشلت أو أُفشلت، وبسبب الصورة السلبية التي قدمتها الفعاليات الناشطة، أصبح النضال مرادف للمصلحة والطموح للسلطة، بدل بناء المجتمع المدني الحقيقي.

بعد أن فقد العمل السياسي بريقه وأصبح لا يحظى بأي مصداقية أو ثقة، ظهر أنّ لاعتماد السلطة على المجتمع المدني في تكثيف المشاركة السياسية وإعطاء زخم أكبر للعملية السياسية، ما يبرره هو ظل حالة العجز الذي تعاني منه الطبقة السياسية وتأثير ذلك على مصداقية الانتخابات.

النسق المتولد عن هذه الممارسة، شوه العمل النضالي وجعل المجتمع يسير دون أطر سياسية أو مجتمعية تقوده وتستنهض فيه ما يحرك مشارعه ويهز كيانه، فصار بمثابة الجسد الميت دون روح، سوى محاولات الأجيال الجديدة على شبكات التواصل الاجتماعي، التي فرضت نفسها كبديل غير رسمي للأطر المجتمعية الرسمية التي يجسدها المجتمع المدني.

وفق النموذج الذي وضعه "**جويل ميجدال**" في مسألة بناء الدولة (**دولة قوية مجتمع قوي، دولة قوية مجتمع ضعيف، دولة ضعيفة مجتمع ضعيف، دولة ضعيفة مجتمع قوي**)، نجد أن النموذج

الذي ينطبق على الحالة الجزائرية هو النموذج الثاني (دولة قوية مجتمع ضعيف)، أي أن الدولة هي من جندت المجتمع المدني لتجسيد سياساتها وتبريرها وسخرته كوسيلة للحصول على الشرعية.

بناءً على ما سبق نقترح التوصيات التالية:

1. ضرورة توسيع آفاق الحرية السياسية حتى يتسنى استقطاب فئات نخبوية وشعبية واسعة للعمل السياسي، بما يمكن من إيجاد بدائل في المورد البشري وكذا في المنظومة الفكرية والنضالية.
2. النخبة مطالبة بالانخراط أكثر في العملية السياسية، والخروج من حالة الاستقالة التي تطبع المجال السياسي، كما عليها التقرب من مختلف الطبقات المهنية والعمالية لنشر الوعي وتبليغ أفكارها.
3. ضرورة التعمق أكثر في حقيقة مفهوم المجتمع المدني، وعدم حصره في أطر قانونية على شكل جمعيات وتكتلات بشرية محصورة، وعناوين يتم توجيهها واستعمالها كواجهة لمختلف السياسات العامة التي تحددها الدوائر المتحكمة في صنع القرار ورسم السياسة العامة.
4. تحرير العمل المجتمعي والسياسي من سيطرة الأجهزة البيروقراطية للدولة، بما يفتح المجال للمنافسة الحرة والديمقراطية، وبالتالي يصبح المواطن أمام خيارات تقنعه وتجعله متفاعلا مع الخطاب السياسي.
5. إيمان الفرد الجزائري أن مسؤولية التغيير مشتركة وليست فوقية ينتظر حدوثها، وبالتالي عليه التفاعل مع مختلف الأحداث التي يعيشها المجتمع والكف عن البقاء كمتفرج وغير مبالي بما يدور حوله.

8. قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أبو بلال عبد الله الحامد. (2004). ***ثلاثية المجتمع المدني عن سرنجاح الغرب وإخفاقنا*** (الإصدار 1). بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.
2. أحمد شكر الصبيحي. (بلا تاريخ). ***مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*** (الإصدار 2). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. إسماعيل فضل الله محمد .(2001) .***أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث*** .(1 ed.)الإسكندرية, مصر: دار بستان المعرفة للنشر.
4. بلقاسم كريسعان. (2022). **إعادة بناء مفهوم الديمقراطية عند هابرماس** (الإصدار 1). تونس، تونس: دار سحر للنشر والتوزيع.
5. جيل غريام. (2009). **ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني** (الإصدار 1). (شوكت يوسف، المترجمون) دمشق -سوريا-: دار التكوين للنشر والتوزيع.
6. حسين علوان. (2009). **إشكالية بناء الثقافة والمشاركة في الوطن العربي** (الإصدار 1). بيروت، لبنان: طريق المعرفة للنشر.

7. دون إيبرلي. (2011). **نهوض المجتمع المدني العالمي** (الإصدار 1). (لميس فؤاد اليحي، المترجمون) عمان، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

8. الدين, إ. س .(1991) .***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي*** .(.ed 1)القاهرة -مصر-: مركز دراسات التنمية والسياسة الدولية.

9. رالف.م. غولدمان. (1996). ***من الحرب إلى سياسة الأحزاب***. (فخري صالح، المترجمون) عمان، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

10. سعادة عمر. (2014). ***المنظمات غير الحكومية في الجزائر بعد الإستقلال*** (الإصدار 1). العاصمة، الجزائر: دار الهومة للنشر والتوزيع.

11. عزمي بشارة. (1998). ***المجتمع المدني -دراسة نقدية-*** (الإصدار 01). بيروت -لبنان-: مركز دراسات الوحدة العربية.

12. علي الدين هلال وآخرون. (1987). ***أزمة الديمقراطية في الوطن العربي*** (الإصدار 1). بيروت، ببنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

13. علي حرب. (2004). ***أوهام النخبة أو نقد المثقف*** (الإصدار 1). بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.

14. العليوي فايد . (2012). ***الثقافة السياسية في السعودية***. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.

15. العياشي عنصر. (2012). المجتمع المدني والمواطنة. *مجلة دفاتر إنسانية*.

16. غازي الصوراني .(2004) .***تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي*** .(.ed 1)فلسطين: مركز دراسات الغد العربي.

17. فاطمة عوض صابر ميرغت علي خفاجة. (2002). ***أسس البحث العلمي*** (الإصدار 01). الإسكندرية -مصر-: مطبعة الإشعار الفنية للنشر والتوزيع.

18. فالح عبد الجبار .(2006) .***المجتمع المدني في العراق***) .(.ed 1)هـ. قبلان (.Trans, بغداد, العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية.

19. كريستوفر روفيرا كالتواس كاس مودة. (2020). ***مقدمة مختصرة في الشعبوية***. (بكار سعيد، المترجمون) الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

20. لطاد ليندة. (2016). ***مفهوم المجتمع المدني*** (الإصدار 1). القاهرة -مصر-: دار الكتاب الحديث.

21. محمود محمد عدنان. (2021). ***الثقافة السياسية العربية سؤال الوطن ومعضلة العولمة*** (الإصدار 1). بغداد، العراق: دار قناديل للنشر والتوزيع.

22. معو زين العابدين. (جوان, 2016). **دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية**. *مجلة العلوم الإنسانية*.

23. منير مباركية. (2016). ***المجتمع المدني والديمقراطية*** (الإصدار1). الجزائر: منشورات الوطن.

24. نبيل دريس. (2017). ***المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق*** (الإصدار 1). الجزائر: دار الأمة.

25. هائل الشميري سمير عبد الرحمان. (2005). **المجتمع المدني والجماعات التقليدية**. *مجلة البلقاء للبحوث والدراسات*.

26. هشام شرابي. (1991). ***مقدمة لدراسة المجتمع المدني*** (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار نابلس للنشر.

27. هوارد.ج. (2007). ***النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث*** (الإصدار1). (ليلى زيدان، المترجمون) القاهرة -مصر-: الجمعية المصرية لنشر المعرفة.

II. الأطروحات:

1. العيدي صونية. (2014-2015). **واقع ممارسة المواطنة في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر** (أطروحة دكتوراة). 38. بسكرة، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

III. المقالات العلمية:

1. أبلال عياد. (2020). **المجتمع المدني والإيكولوجيا السياسية**. *مجلة الفلسفة والعلوم الإنسانية*.

2. العياشي عنصر. (2012). **المجتمع المدني والمواطنة**. *مجلة دفاتر إنسانية*.

3. بن طرمول عبد العزيز، قاسمي إبراهيم . (2018). **واقع المجتمع المدني ومدى فعاليته في الدولة الجزائرية**. *مجلة آفاق الفكرية، المجلد 04*.

4. غانم عبد الرحمان، عبد الوهاب عمروش.(2019). **أثر التنمية السياسية على الاستقرار السياسي في الجزائر**.المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد08.العدد01.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

1. Andrea Liverani. (2008). ***Civil Society in Algeria –The Political Functions of Associational Life*** (01 Ed.). United Kingdom: Taylor & Francis Group.
2. Duverger Maurice. (1976). ***Les Partie Politiques***. Paris, France: Colin.
3. Inge Amundsen, C. A. (2006). ***Civil Society in Angola –Inroads Space and Accountability***. Norway: CMI Chr. Michelson Institute.
4. Jean L. Cohen, A. A. (1994). ***Civil Society and Political Theory*** (04 Ed.). United States: Mit Press.
5. Mac Queen, B. (2009). ***Political Culture and Conflict Resolution in Arab World -Lebanon and Algeria*** (01 ed.). victoria, Australia: Melbourne University Press.
6. Sharabi, H. (1988). ***Neopatriarchy a Theory of Distorted Change in Arab Society***. New York, United States: Oxford University Press.